د. عبير بني مصطفى - جامعة جرش - الأردن

الإمالة عند القدماء في ضوء علم اللغة الحديث

الملخص

تمثل الإمالة ظاهرة صوتية شائعة في اللهجات العربية قديمها وحديثها. وتهدف إلى نوع من المماثلة بين الحركات وتقريب بعضها من بعض بغرض تحقيق التجانس والانسجام الصوتي بينها.

ومع أن الدراسات التي تحدثت عن الإمالة بصفة عامة كثيرة إلا أن هذه الدراسة تهدف إلى إلقاء الضوء على ما جاء به النحويون من تفسيرات لمسائل هذه الظاهرة، والموازنة بينها وبين ما توصل إليه الدرس الصوتي الحديث بهدف الكشف عن مدى التوافق والاختلاف بين الجانبين.

وقد توصلت الباحثة إلى أن آراء النحاة وتفسيراتهم في باب الإمالة كانت صائبة أحياناً إلا أنها في أحيان أخرى جاءت مضطربة ومعقدة وغير متوافقة مع ما جاء به علماء اللغة المحدثون.

Abstract

Inclination is a phonetic phenomenon in traditional and modern Arab dialects, and it aims to create similarities between voce movements, closing them to each other to achieve harmony and consistency between voice movements.

Although studies examining inclination are several and various, the objective of this study is to shed light on what grammarians proposed as an explanation of issued relating to this language phenomenon, balancing between them with what modern phonetics theories in an attempt to identify similarities and differences between the two.

The study concluded that the opinions and explanations of grammarians were right in some cases, but confusing, complicated and inconsistent with what has been mentioned in by modern linguists.

تعريف الإمالة

الإمالة ظاهرة من الظواهر الصوتية القديمة الشائعة في كثير من اللهجات العربية القديمة، وهي ضرب من ضروب التأثير والتقارب الذي تتعرض له الأصوات حين تتجاور وقد عقد لها سيبويه باباً في كتابه أسماه" هذا باب ما تمال فيه الألفات" ولم يعرفه تعريفاً واضحاً بل يفهم من كلامه أن الإمالة تقريب للألف نحو الياء وللفتحة التي قبلها نحو الكسرة يقول: "فالألف قد تشبه الياء، فأرادوا أن يقربوها منها"(01). ويقول: "وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقربوها منها"(02).

وإلى مثل ذلك ذهب ابن جني في قوله "وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت وذلك نحو عالم وكتاب وسقى وقضى واستقصى، ألا تراك قرّبت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة فأملت الألف نحو الياء"(03) . ويقول في موضع آخر: "هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف التي بعدها نحو الياء لضرب من تجانس الصوت"(04).

وعرّفها ابن السراج بقوله "أن تميل الألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة"(05). وهي عند ابن يعيش: "عدول بالألف عن استوائه وجنوح به إلى الياء"(06).

لقد أدرك القدماء طبيعة العلاقة بين الحركات القصيرة والحركات الطويلة، فالحركات عندهم أبعاض حروف المد، فالفتحة بعض الألف أو ألف صغيرة، والكسرة بعض الياء أو ياء صغيرة، والضمة بعض الواو أو واو صغيرة. يقول ابن جني: "اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين وهي الألف والواو والياء، فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو"(07).

وبالرغم من فهمهم لطبيعة هذه العلاقة إلا أنه يؤخذ عليهم أنهم نظروا للحركات القصيرة على أنها زوائد تابعة لأصوات المد، بمعنى أنها ليست من أحرف الكلمة الأساسية فاعتقدوا بوجود حركات قبل أحرف المد من جنسها ولذلك توهموا وجود فتحة ممالة قبل الألف الممالة؛ لأن الإمالة عندهم تقتضي تلقائياً إمالة الفتحة التي قبلها نحو الكسرة. والألف لا يكون قبلها إلا الفتحة ولهذا إذا أميلت الألف تمال معها الفتحة. فالألف كما يقول سيبويه إذا دخلتها الإمالة دخل الإمالة ما قبلها(08). وهذا واضح في قول ابن يعيش أيضاً :"فقاربوا بينهما بأن ينحى بالألف نحو الياء، وأنت جد عليم لأنه لا يمكن أن ينحى بالألف نحو الياء حتى ينحى بالفتحة نحو الكسرة فيحصل بذلك التناسب"(09).

ومن المعروف من منطلق صوتي حديث أنه لا يوجد حركة قبل حروف المد، فحروف المد هي نفسها حركات، وافتراض وجود حركة قبل حروف المد ما هو إلا توهم لا أساس له من الصحة وخطأ واضح وقع فيه جملة من القدامى حيث ظنوا أن هناك فتحة سابقة لألف المد، وكسرة سابقة لياء المد، وضمة سابقة لواو المد، في حين أنه ليس هناك شيء من ذلك، إنما هناك حروف المد ذاتها وهي تصنف علمياً الفتحة الطويلة (ألف المد) و الكسرة الطويلة (ياء المد)، والضمة الطويلة (واو المد)(10).

فضلاً عن أن مخارجها واحدة تقريباً فلا فرق بين أن تمال الفتحة أو تمال ألف المد، لأن العملية العضوية في الحالتين واحدة كما يقول إبراهيم أنيس(11).

ومما يؤخذ على تعريفاتهم للإمالة أنهم لم يبينوا الفرق بين الياء التي هي حرف مد وبين الياء التي هي حرف من أحرف اللين، فمن المعروف أن ياء المد صائت طويل (حركة طويلة) بمنظور علم الأصوات الحديث، وأن الياء التي هي حرف لين عبارة عن نصف صائت أو نصف حركة، وهما صوتان مختلفان أيضاً في مخرجيهما وفي قيمهما الصوتية في الكلمات.

وقد نظر القدماء إلى الحركات على أنها زوائد لا حيز لها بمعنى أنه لا موضع نطق محدد لها، لذا فقد أطلق عليها الخليل مصطلح الحروف الهوائية أو حروف الجوف(12).

واعتبرها هوائية ليس لها حيز تخرج منه وإنما سميت هوائية لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ولا من مدارج الحلق ولا من مدارج اللهاة وإنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تنتسب إليه إلا الجوف(13).

وقد جعل سيبويه مخرج الألف كمخرج الهمزة من أقصى الحلق وهي عنده متسعة لهواء الصوت وليس من الحروف أوسع مخارج ولا أمد للصوت منها ولا حتى واو المد وياء المد، يقول: "ومنها الهاوي وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك وهي الألف"(14).

وتابعه على ذلك ابن جني إذ يقول :"والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف، ثم الياء ثم الواو، وأوسعها وألينها الألف"(15). ويقول أيضاً: "أما الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحين وغير معترضين على الصوت بضغط أو حصر"(16). وهذه السعة التي في الألف تعني حرية تدفق الهواء أكثر مما يكون مع الياء أو الواو، وهذا عائد بالإضافة إلى شدة انفتاح الحلق والفم معها إلى أنهم يعدونها هي الأدخل في الحلق بينما الياء والواو من حروف الفم واعتماداً على ذلك فإنهم ذهبوا إلى القول بأن الألف أو الفتحة هي أخف الحركات، وقد بنوا على هذا الاعتقاد كثيراً من الأفكار المتعلقة بتفسيرهم للظواهر الصوتية المختلفة.

وتلي الياء الألف عندهم في الخفة، ولذلك يميلون الألف نحو الياء وليس نحو الواو، مع أنهما من حروف الفم كما يقولون، وذلك لأن الياء في نظرهم أخف عليهم من الواو فنحوا نحوها(17).

ويظهر من أقوالهم هذه أن الألف أميلت لسببين أولهما: أنها أخف من الياء ومن الواو ولذلك اختيرت للإمالة.

والثاني: أن مخرجها من الحلق بينما الياء والواو من حروف الفم فهي أول الحركات وأدخلها في الحلق ولذلك تمال ولا يمال إليها، لأن الإمالة عندهم لا تكون إلا من الأدخل إلى الأخرج ولا يجوز العكس، لأن اللسان أسهل عليه السير إلى الأمام في النطق من الرجوع إلى الوراء. وقد أوضح ذلك ابن جني في قوله:"إن الفتحة أول الحركات وأدخلها في الحلق والكسرة بعدها والضمة بعد الكسرة، فإذا بدأت بالفتحة وتصعدت تطلب صدر الفم والشفتين اجتازت في مرورها بمخرج الياء والواو فجاز أن تشمها شيئاً من الكسرة أو الضمة لتطرقها إياها ولو تكلفت أن تشم الكسرة أو الضمة رائحة من الفتحة لاحتجت إلى الرجوع إلى أول الحلق فكان ذلك انتقاض عادة الصوت بتراجعه إلى ورائه وتركه التقدم إلى صدر الفم، والنفوذ بين الشفتين فلما كان في إشمام الكسرة أو الضمة رائحة الفتحة هذا الانقلاب والنقض ترك ذلك فلم يتكلف البتة"(18).

وفي حقيقة الأمر فإن القول بأن الألف أميلت لأنها الأدخل في الحلق أمر لا يخلو من الوهم والتعسف، وهو افتراض بني أساساً على فهم خاطئ من القدماء لمخارج هذه الحروف، فقد خلطوا ما بين مخرجي الألف والهمزة ظناً منهم بأنهما شيء واحد فالهمزة عند سيبويه صوت حلقي يخرج من أقصى الحلق، وهي وكما هو معروف صوت حنجري عند المحدثين. أما الألف فهي فتحة طويلة وهي حركة خالصة لا مخرج لها، وإنما يتخذ اللسان كيفية معينة عند نطقها سنأتي إلى شرحها لاحقاً.

إضافة إلى أن قولهم بأن الألف أخف عليهم من الياء والواو هو أمر أيضاً يحتاج إلى مراجعة في ضوء ما جاءت به بعض الدراسات الحديثة وخاصة الفيزيائية منها، وقد بينت هذه الدراسات أن في الألف أو الفتحة قوة فيزيائية تفوق ما في ياء المد أو الكسرة، حيث يزداد مستوى كل من التردد والضغط والطاقة مع الأصوات المتلوة بالفتح لأن حجم التضييق أقل مما هو مع الضمة والكسرة، وينحصر في الجزء المتأخر من القناة الصوتية بينما ارتفاع اللسان مع الكسرة تجاه الحنك يقلل من تردد الصوت وشدته لأنه يترتب عليه زيادة في التضييق باقتراب اللسان من سقف الحنك.

وكذلك فإن الأصوات المتلوه بالفتح تزيد أيضاً في مستوى الضغط والطاقة عن الأصوات المتلوة بالكسر لأن كمية الضغط الواقعة على منطقة الحلق عند إنتاج الفتحة أكبر بكثير من كمية الضغط الواقعة على المنطقة الفموية، وذلك لأن نزول اللسان للأسفل يتناسب طردياً مع ضيق الحجرة الحلقية كما أن الفتحة تنتج عن حركة قوية للهواء المصاحب لها ولذلك يزيد ضغطها على الهواء الخارجي وعلى كمية الحركات التي تتحركها طبلة الأذن وبما أن الفتحة هي الأكثر انفتاحاً في القناة الصوتية والأكثر اتساعاً في حجرة الرنين فإنها أيضاً الأكثر طاقة ووضوحاً من الناحية السمعية نظراً إلى الارتباط الحاصل بين كمية الطاقة وقوة الإسماع. وبناء عليه تكون الكسرة أقل طاقة وشدة من الفتحة، والجهد المبذول فيها أقل بكثير بسبب قلة الفراغ الأمامي معها.

وأغلب الظن أن هذا هو سبب ميل القبائل العربية إلى الكسر في الإمالة لما يوفره من تخفيف في الجهد على المتكلم(19).

غرض الإمالة

إن الغرض من الإمالة كما هو مبين عند القدماء هو إحداث الانسجام والتقريب والتناسب والمشاكلة بين الأصوات طلباً للخفة وسهولة اللفظ. وهو منهج لديهم لا يقتصر فقط على ظاهرة الإمالة وإنما يتعدى ذلك إلى كثير من الظواهر الأخرى مثل الإبدال والإدغام وتخفيف الهمز والحذف وغير ذلك من تبدلات صوتية. ويرى سيبويه أن الإمالة تقريب صوت من صوت فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور كما في عابِد وعالِم ومساجِد.

يقول: "وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا: صدر فجعلوها بين الزاي والصاد فقربها من الزاي والصاد التماس الخفة"(20). أو لضرب من تجانس الصوت كما يقول ابن جني(21).

ووجه الاستثقال الذي يزول بالإمالة عند القدماء هو أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة لأن الألف تطلب من الفم أعلاه والكسرة تطلب أسفله وأدناه فيحدث التنافر الذي يزول بالإمالة من الألف نحو الياء فيصير الصوت بين بين فيعتدل الأمر بينهما. يقول ابن يعيش: "وكذلك في الإمالة قربوا الألف من الياء لأن الألف تطلب من الفم أعلاه والكسرة تطلب أسفله وأدناه فتنافرا ولما تنافرا أجنحت الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء فصار الصوت بين بين فاعتدل الأمر بينهما وزال الاستثقال الحاصل بالتنافر"(22).

كما أن الإمالة تخفف كما يرى السيوطي من التنافر الحاصل بين الألف والياء لأن الألف من حروف الحلق والياء من حروف الفم فقاربوا بينهما بأن نحوا بالألف نحو الياء. ولا يمكن أن ينحى بها نحو الياء حتى ينحى بالفتحة نحو الكسرة فيحصل بذلك التناسب(23).

ويبدو واضحاً أن السيوطي هنا تابع من سبقه في الخلط بين الهمزة وألف المد فقد نظر القدماء إلى الألف على أنها من حروف الحلق لأنها تخرج من الجوف.

وليست ألف المد في الحقيقة إلا حركة خالصة شأنها شأن واو المد وياء المد. والحركات في حقيقتها تنتج كلها بواسطة تحركات معينة تشترك فيها مجموعة من أعضاء النطق تؤثر على تيار النفس الذي يمر من الحنجرة خلال الحلق والفم، ومن هذه الأعضاء اللسان الذي يتحرك متخذاً وضعاً أفقياً أو عمودياً يعتبر أساساً في إنتاج الحركات وتميزها عن بعضها البعض، ومنها أيضاً الحنجرة والحنك والشفتان(24). وعدم وجود موضع نطق محدد للحركات يرجع لعدم وجود اعتراض لتيار الهواء الخارج من الرئتين يؤدي إلى احتكاك أثناء النطق. وهذا ما شعر به القدماء عندما وصفوا حروف المد بالأحرف الهوائية، إلا أنهم أخطأوا في وصف مخرجها.

أما المحدثون فقد اتفقوا مع القدماء في أن الإمالة تحقق تسهيلاً للنطق وغايتها عندهم تحقيق الانسجام الصوتي والتماس الخفة كما أنها تؤدي عند من أمال إلى توفير المجهود العضلي، وإنما كثرت في أهل البادية لأنهم يميلون في كلامهم إلى الاقتصاد في هذا الجهد(25).

في حين يرى بعضهم أن السبب في الإمالة هو الرغبة في الإسراع فالإمالة توفر تقصيراً للصوت، لذا كانت في تميم وأسد وقيس لأنها تماشي طريقتهم في الإسراع بينما كان الفتح في أهل الحجاز لأنه يماشي ميلهم إلى التأني وأسلوب الحياة المتحضر(26).

إن ما يؤخذ على كلام القدماء فيما يتعلق بغرض الإمالة هو أنهم بنوا معظم ما جاءوا به من أفكار على تصور أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة والانحدار أخف على اللسان من التصعد ولذلك أمالوا التماساً للخفة.

وحتى يثبت لنا خطأ هذا التصور من الأساس لابد لنا أن ننظر نظرة متفحصة إلى تلك المقاييس العامة التي وضعها علماء الصوتيات المحدثون فكشفوا بها عن حقيقة الحركات ونظامها وخصائصها، وهي مقاييس صوتية عامة توصف على أساسها الحركات المنطوقة في أي لغة من لغات العالم ومن ضمنها اللغة العربية. ومن أشهرها مقياس دانيال جونز الذي اعتمد فيه على تحديد وضع اللسان والجزء المتحرك منه واتجاه حركته للأعلى وللأسفل، وعلى وضع الشفتين من حيث الضم والانفراج. وعلى هذا الأساس توصل إلى وضع ثمانية مقاييس أساسية كل مقياس منها يعد حركة معيارية متميزة في خصائصها عن الأخرى.

وقد بدأ بتحديد الموضع الذي يمكن أن يصعد إليه أول اللسان نحو الحنك الأعلى بحيث يكفي الفراغ الموجود بينهما لمرور الهواء دون حدوث أي نوع من الحفيف أو الاحتكاك حين مروره.

وأقصى ما يصل إليه اللسان متجهاً نحو الحنك الأعلى بحيث لا يحدث الهواء المار بينهما احتكاكاً يعتبر موضعاً مضبوطاً بين الحركات يرمز له بالرمز (i) وهو أقرب ما يكون إلى الكسرة أو ياء المد في اللغة العربية وتسمى الحركة المعيارية الأولى. ولو صعد أول اللسان نحو الحنك الأعلى أكثر من ذلك عندئذ سيسمع ذلك الحفيف الذي يخرج الصوت إلى ما نسميه الياء التي هي نصف حركة، فموضع اللسان معها أقرب إلى الحنك الأعلى منه مع الكسرة بمعنى أن الفراغ الذي بين اللسان والحنك مع نصف الحركة أضيق من الفراغ الذي يكون مع الكسرة أو ياء المد. ثم بهبوط اللسان إلى أقصى حد ممكن في الفم بحيث يستوي في قاع الفم تنتج حركة الفتحة المرققة ويرمز لها بالرمز (a)، مع رجوع هذا الجزء من اللسان إلى الخلف وتسمى الحركة المعيارية الرابعة.

وبين هاتين الحركتين الأولى والرابعة تقع الحركة المعيارية الثانية، وتمثل في العربية حركة الإمالة الشديدة، وتقع في الثلث الأعلى من المسافة بين الحركتين الأولى والرابعة ويرمز لها بالرمز (e). والحركة المعيارية الثالثة وتمثل الإمالة المتوسطة وتقع في الثلث الأسفل من المسافة الواقعة بين الحركتين الأولى والرابعة ويرمز لها بالرمز (ع). وهذه الحركات الأربع حركات أمامية.

أما الحركات الخلفية فهي الحركة المعيارية الخامسة وهي أقرب ما تكون إلى الفتحة المفخمة العربية أو ألف المد ويرمز لها بالرمز (*a*) وتكون أعلى نقطة في اللسان عند النطق بها خلفية وأبعد ما يكون عن مؤخرة سقف الحنك. ثم الحركة المعيارية الثامنة ويرمز لها بالرمز (u) وتمثل حركة الضمة أو واو المد ويكون معها مؤخرة اللسان أقرب ما يمكن إلى سقف الحنك فإذا زاد صعود أقصى اللسان نحو أقصى الحنك أحدث الهواء حفيفاً منتجاً صوت الواو التي هي نصف حركة.

وبين الحركتين الخامسة والثامنة تقع الحركة السادسة حين يرتفع الجزء الخلفي من اللسان تجاه الحنك وتكون أعلى نقطة فيه عند النطق بها خلفية و واقعة في الثلث الأسفل من المسافة الواقعة بين الحركتين الخامسة والثالثة، ويرمز لها بالرمز (ɔ)، وتمثل الإمالة المتوسطة من الفتحة إلى الضمة.

كما تقع بين الحركتين أيضاً الحركة المعيارية السابعة التي يرتفع معها مؤخر اللسان جهة سقف الحنك وتقع في الثلث الأقرب إلى الضمة، ويرمز لها بالرمز (o) و هي تمثل الإمالة الشديدة من الفتحة تجاه الضمة. وتسمى هذه الحركات الأربع من الخامسة إلى الثامنة الحركات الخلفية.

هذا التقسيم إلى أمامية وخلفية يتم اعتماداً على الوضع العمودي للفم، أما باعتبار الوضع الأفقي فإن الحركات التي يرتفع معها اللسان تجاه الحنك الأعلى إلى أقصى درجة مع بقائها حركة تسمى ضيقة وهي الحركات (i-u) الكسرة والضمة، أما الحركات التي يكون اللسان حال النطق بها منخفضاً في قاع الفم إلى أقصى درجة فتسمى متسعة وهي حركة الفتحة مرققة ومفخمة.

وأما الحركات التي تقع أفقياً ما بين الحركات الضيقة والحركات المتسعة فما كان منها أقرب إلى الحركات الضيقة وتقع في الثلث الأسفل تسمى نصف ضيقة، وتمثل الإمالة الشديدة تجاه الكسرة أو الضمة. ويرمز لها بالرمز (ɔ-ع). وما كان منها أقرب إلى الحركات المتسعة وتقع في الثلث الأسفل من المسافة بين الفتحة من جانب والكسرة والضمة من جانب آخر فهي الحركات (e-o)، وتمثل الإمالة المتوسطة.

وتسهيلاً لتصور هذه الحركات قام دانيال جونز برسم هذه المقاييس على شكل ذي أضلاع أربعة علوي وسفلي وأمامي وخلفي أطلق عليه مربع دانيال جونز أعطى فيه كل حركة رمزاً خاصاً ورقماً معيناً. على هذا النحو الآتي:

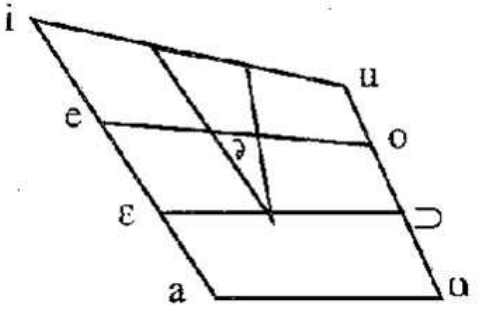

ويدل الضلع العلوي على ارتفاع اللسان نحو الحنك بينما يدل الضلع السفلي على وضع اللسان في قاع الفم، ويضم الحركات (i e ɛ a) أما الضلع الأمامي فيمثل درجات ارتفاع مقدم اللسان نحو الحنك بينما يمثل الضلع الخلفي درجات ارتفاع مؤخر اللسان نحو الحنك ويضم الحركات (a ɔ o u)(27).

وبناء على هذه المقاييس التي وضعها دانيال جونز للحركات فإنه يتبين لنا عدة أمور هي:

أولاً: إنه ليس للحركات حيز نطق معين أو مخرج معين كما تصور القدماء وإنما هي أوضاع يتخذها اللسان صعوداً ونزولاً نحو الحنك الأعلى وتجاه أسفل الفم بمساعدة عدد من أعضاء النطق الأخرى.

ثانياً: إنه لا يمكن أن تكون الألف من حروف الحلق كما توهم القدماء إنما الألف ألف المد حركة خالصة تنتج في حال انخفاض اللسان إلى نقطة معينة في قاع الفم.

ثالثاً: إن الإمالة ليست فقط ميل وانتحاء للفتحة نحو الكسرة، بل قد تكون أيضاً ميلاً من الفتحة نحو الضمة وهذا النوع من الإمالة أهمله القدماء. وسبب هذا الإهمال هو اعتقادهم أن الكسرة أو الياء أخف عليهم من الضمة والواو، ولذلك تكون الإمالة نحو الكسر والياء أخف عليهم من الإمالة تحو الواو فنحوا نحوها كما يقول سيبويه(28).

وعلى الرغم من ورود بعض الإشارات من ابن جني يبين فيها ميل الألف نحو الواو عند حديثه عن كتابة الصلوة والزكوة والحيوة، إلا أنّ ما كان ميلاً من الفتح إلى الضم عنده وعند غيره يسمى تفخيماً وليس إمالة(29).

ولكننا وبحسب هذه المقاييس لا نفرق بين أن نتجه بالألف نحو الياء أو تتجه بالفتحة المفخمة نحو الضمة، ولذلك فإن كلمة الصلوة هي كلمة ممالة نحو الضم والألف فيها فتحة خلفية بسبب التفخيم الحاصل في صوت الصاد المطبق المفخم.

رابعاً: إن اعتقاد القدماء بأن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع، أمر أثبتت عكسه الدارسة الصوتية لأوضاع الحركات في علم الأصوات الحديث. فمن مربع دانيال جونز السابق الذي وصف فيه مواضع الحركات وصفاً علمياً دقيقاً يتضح أن اللسان مع الفتحة مرققة ومفخمة يكون في أخفض بقعة في الفم، وأنه بالاتجاه صعوداً نحو الحنك الأعلى الذي يكون أقرب ما يكون إلى الكسرة الأمامية وإلى الضمة الخلفية تتحقق الإمالة المتوسطة، وبالارتفاع أكثر نحو الحنك تتحقق الإمالة الشديدة، وذلك لأن الكسرة تنتج باقتراب شديد لسطح اللسان من الحنك الأعلى. فالحقيقة إذن هي عكس ما تصوره القدماء لأنك كلما تصعدت إلى الحنك الأعلى تكون قد اقتربت من الكسرة، وكلما انحدرت إلى الأسفل تكون قد اقتربت من الفتحة، وما اتجاه اللسان نحو الكسر إلا تصعد وليس انحدار كما هو متصور عند القدماء.

أما قولهم بأن الإمالة تؤدي إلى الخفة والتجانس الصوتي فقد أصابوا فيه تماماً فالإمالة كما قالوا تؤدي إلى إحداث التماثل بين الأصوات المتجاورة فتصبح بالإمالة أكثر قرباً

في مخرج الصوت وصفاته. والإمالة ترجع في معظم حالاتها إلى وجود كسرة أو ياء مجاورة للفتحة أو الألف وإمالتها نحو الكسرة تحقق ذلك التماثل الذي يؤدي إلى الانسجام الصوتي بينهما. وهذا الانسجام والتماثل يفسر فيزيائياً بانخفاض معدلات التردد والشدة والضغط للكلمات الممالة عما كان عليه الحال قبل الإمالة.

أسباب الإمالة

ذكر علماء العربية عدة أسباب لإمالة الألف نحو الياء ترجع كلها إلى وجود كسرة أو ياء تكون متقدمة على الألف أو متأخرة عنها. وقد تكون مقدرة في محل الإمالة أو مما يعرض في بعض تصاريف الكلمة. وقد تمال الألف لأجل ألف أخرى ممالة وتسمى هذه إمالة لأجل الإمالة. وقد ذكر ابن السراج ستة أسباب تمال لها الألف وهي: "أن يكون قبل الحرف أو بعده ياء أو كسرة، أو يكون منقلباً أو مشبهاً للمنقلب أو يكون الحرف الذي قبل الألف قد يكسر في حال، أو إمالة لإمالة"(30).

وقد أمال سيبويه الألف إذا كان بعدها كسرة مثل ألف عابد يقول: "وإنما أمالوها للكسرة بعدها أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا (صَدَرَ) فجعلوها بين الزاي والصاد فقربها من الزاي والصاد، التماس الخفة"(31).

وأمالها لكسرة سابقة إذا وقع بين الألف وبين الحرف المكسور في أول الكلمة حرف متحرك كما في عِماد، وأمالها كذلك إذا كان بينهما حرفان الأول ساكن والثاني متحرك كما في سِرْبال وشِملال، لأن الساكن ليس بحاجز قوي ولا يعتد به فهو كالميت(32).

والإمالة عند القدماء تكون أقوى وأدعى كلما اقتربنا من الألف، فالمفصول بفاصل واحد أفضل من المفصول بحرفين. يقول السيوطي: "وكلما كانت الكسرة أقرب إلى الألف كانت الإمالة أولى"(33).

وعدّ سيبويه أيضاً الراء المكسورة سبباً من أسباب الإمالة وذلك لأنها حرف مكرر كسرته ككسرتين فصارت كأنها كسرة مضاعفة، ولذلك تقوى الإمالة بوجودها، بالإضافة إلى أن الراء عنده تشبه الياء، يقول: "لما كانت الراء كأنها حرفان مكسوران وكانت تشبه الياء أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف لأن الفتحة من الألف، وشبه الفتحة بالكسرة كشبه الألف بالياء فصارت الحروف هاهنا بمنزلتها إذا كانت قبل الألف وبعد الألف الراء"(34). وتشبه الراء عنده الياء نظراً لتقارب مخرجهما يقول: "لأنها من موضع اللام وقريبة من الياء ألا ترى أن الألثغ يجعلها ياء"(35).

ويبدو أنه في قوله هذا يخلط ما بين ياء المد التي تحدث الإمالة إليها وهي حركة خالصة وبين الياء التي هي نصف حركة ومخرجها من الغار. فالذي يشبه الراء في المخرج هو هذه الياء الغارية وليس ياء المد التي هي حركة خالصة.

وتعود قوة الراء المكسورة في إحداث الإمالة إلى أنها تتميز بصفة التكرير وهي عند سيبويه" حرف شديد يجري فيه الصوت" (36) وهي إذا تكلمت بها "خرجت كأنها مضاعفة"(37).

وصفة التكرير من الصفات التي تقوي الحرف عنده وقد اعتد بها اعتداداً كبيراً ولذلك منع إدغام الراء في غيرها حتى لا يذهب ما فيها من تكرير فيجحفوا بها (38).

وقد أمال سيبويه أيضاً للكسرة التي تعرض في بعض الأحوال، وذلك كإمالة الألف التي هي عين في الفعل الثلاثي الماضي الأجوف كما في جاء وشاء وزاد وران وخاف وطاب وخاب وحاق وضاق وزاغ. والألف في هذا قد تكون من بنات الياء أو الواو. وتمال الألف لأنك تقول خِفت وطِبت وهِبت. يقول: "ومما يميلون ألفه كل شيء كان في بنات الياء والواو مما هو فيه عين إذا كان أول فعلت مكسوراً نحو الكسر كما نحوا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء وهي لغة لبعض أهل الحجاز فأما العامة فلا يميلون ما كانت الواو فيه عيناً إلا ما كان منكسر الأول وذلك خاف وطاب وهاب"(39).

والذي يظهر من كلام سيبويه أن هذه الأفعال تمال لأن فاء الفعل منها تكسر عند صياغته على وزن فعلت سواء كانت تلك الألف منقلبة عن ياء أم عن واو، فأمالوها لأنهم يقولون في خاف خفت، وفي طاب طبت.

أما إذا كان بعد إسناده على وزن فُلت بالضم نحو قال قلت فلا إمالة فيه. وما كان أصله ياء في هذا أفضل عنده مما كان أصله واو(40).

وقد ذهب بعض المحدثين في تفسير هذه الإمالة إلى أنّ الإمالة فيها هي الأصل ثم حدث بعد ذلك أن تحولت الحركة الممالة إلى الفتح أي أن الأصل اليائي للكلمة تطور أولاً إلى الإمالة ثم تطورت الإمالة إلى الفتح، فباع مثلاً كانت بَيْعَ ثم تطور الصوت (a i) إلى الصوت (e) الممال ثم إلى الصوت (a a) وهو الألف.

أما قول فأصلها قَوْلَ تطور فيها الصوت (a u) إلى الصوت (o) ثم إلى الألف. أي إن الإمالة حدثت أولاً إلى الواو ثم تطور عنه ذلك الفتح(41).

ويرى النعيمي أن ما يسمى ألفاً كان في الأصل أحد صوتين: صوت رقيق يقرب من الياء، وصوت مفخم يقرب من الواو. أما الذي من الياء فقد تطورت منه الأفعال التي عينها

ياء مثل سار يسير، وأما الذي يقرب من الواو فقد تطورت منه الأفعال التي عينها واو. وما الإمالة والتفخيم عنده إلا آثار هذين الصوتين(42).

ومن أسباب الإمالة كذلك عند سيبويه والقدماء إمالة الألف المنقلبة والمشبهة بالمنقلبة. حيث تمال الألف التي تقع طرفاً في الكلمة إن كان أصلها ياء في الاسم نحو كلمة مسعى، وفي الفعل نحو سعى. وتمال أيضاً إن كانت منقلبة عن واو ووقعت رابعة فصاعداً كما في ملهى وأعطى. أما ما كان أصله ياء فتمال ألفه عند سيبويه" لأنها في موضع ياء وبدل منها فنحوا نحوها"(43).

وأما ما أصله واو فأميل لغلبة الياء على لام الفعل لأن هذه اللام التي هي واو إذا جاوزت ثلاثة أحرف قلبت ياء. وإذا ما بلغت أربعة أحرف أو أكثر مما أصله واو فالإمالة مستتبة لأنها قد خرجت إلى الياء كما في أدنى وأعلى(44).

ويرى إبراهيم أنيس أن ما أميل لأصله اليائي كانت فيه الإمالة أصلاً حيث تطورت الكلمات التي اشتملت على ياء إلى الإمالة أولاً ثم إلى الفتح. ومن الباحثين المعاصرين من يرفض قول المتقدمين في أن هذه الألف أميلت لتدل على أصلها اليائي وذلك لأن النطق بالإمالة موجود قبل التقعيد النحوي بكثير(45).

وقد أمالوا أيضاً لأجل الياء المتقدمة أو المتأخرة وقد تكون هذه الياء ملاصقة للألف الممالة كما في كلمة بيان. وقد يفصل بين الألف والياء بحرف نحو شيبان، أو بحرفين أحدهما الهاء نحو كلمة بيتها. والمقصود من هذه الإمالة هو طلب التجانس والتقريب ما بين الألف والياء الموجودة في الكلمة(46). ومن أسبابها الإمالة لأجل الإمالة وقد ذكرها سيبويه في كتابه قال: "وقال ناس: رأيت عماداً فأمالوا للإمالة كما أمالوا للكسرة"(47). وقد أميلت هنا الألف الثانية لإمالة الأولى والغاية منه طلب التماثل والتجانس كما فيه تخفيف على اللسان ليكون العمل من وجه واحد. قال ابن يعيش: "الغرض من ذلك تناسب الأصوات وتقارب أجراسها فاعرفه"(48).

إن الحديث عن موضوع أسباب الإمالة حديث طويل ومتشعب وذلك لأنها ظاهرة منتشرة عند العرب انتشاراً واسعاً على الرغم بأنها ليست من عادة جميع العرب. والغرض من هذه الظاهرة كما هو متفق عليه هو تحقيق التجانس والتماثل والتقارب بين الأصوات مما يؤدي إلى التخفيف على اللسان في النطق. والسبب في حدوث ذلك التماثل كما سبق هو وجود كسرة أو ياء مجاورة للألف في الكلمة في معظم حالات الإمالة تحدث الإمالة لأجلها.

ومن المعروف أن تقريب الأصوات سنة متبعة من سنن العرب يتعدى وجودها باب الإمالة إلى أبواب أخرى أيضاً. ولكن ونظراً لصعوبة ضبط هذه الظاهرة بقواعد ثابتة واضحة

وخروج الكثير من الأمثلة الممالة عن القواعد التي وضعها النحاة جعلهم يذهبون إلى تفسيرات غير مقنعة للدارس وتكاد تكون بعيدة عن واقع التعليل الصوتي العلمي.

ومن أمثلة ذلك ما ذكروه في تفسير إمالة ما لم يكن فيه ياء ولا كسرة تحدث الإمالة لأجلها. وإنما أميل بحسب العادة اللغوية الشائعة عند العرب. وذلك كما في الإمالة التي قالوا عنها أنها تحدث لأجل كسرة تعرض في بعض أحوال الكلمة كما في طاب وخاف على الرغم من الأصل الواوي للألف في بعض هذه الأفعال. فالألف تمال هنا لأنك تقول في الماضي طِبت وخِفت وفي الحقيقة فإن ما جعلهم يذهبون إلى هذا التفسير هو عدم وجود كسرة بالإضافة إلى الأصل الواوي لبعض هذه الألفات، ولكن هذه الكسرة ليست موجودة وخاف ليست خِفت، لذا فإن هذا التصور يحتاج إلى مراجعة وما هو إلا تصور بعيد عن الواقع اللغوي الذي وجد فيه التقعيد بعد وجود الظاهرة الصوتية على أرض الواقع.

والأمر نفسه يقال عما أميل ووقعت فيه الألف طرفاً في الكلمة وكان أصل الألف فيه ياء كما في مسعى، أو ياء منقلبة عن واو كما في ملهى. وما كان أصله ياء فأميل لذلك الأصل وأما ما كان أصل الياء فيه واواً فأميل لأنه جاوز ثلاثة أحرف لغلبة الياء على لام الفعل إذا ما جاوز الثلاثة أحرف. أما ما كان فيه على ثلاثة أحرف كما في تلا وغزا فذهبوا في تفسير إمالته إلى أبعد من ذلك فقالوا لأنك تقول إذا بَنيتَ للمجهول تُلي وغُزي إذ تظهر فيه الياء وتحدث الإمالة لأجل هذه الياء الظاهرة في المبني للمجهول.

ولأن القدماء اهتموا فقط بإمالة الفتحة نحو الكسرة وأهملوا الإمالة نحو الضمة كان من الصعب عليهم تقبل أو تفسير إمالة ما كان أصل الألف فيه واواً. ولو كانت هذه الإمالة مألوفة لديهم ربما لأمالوا الألف نحو الواو.

وللهروب من مثل هذه التفسيرات المتعسفة لهذه الإمالة ذهب بعض المحدثين إلى القول بأصالة الإمالة وفرعية الفتح في مثل هذه الأمثلة فقالوا إن الإمالة هي الأصل فيما لم يكن فيه كسرة ولا ياء ثم حدث بعد ذلك أن تحولت الحركة الممالة إلى الفتح وقد يكون هذا صحيحاً إلا أنه في الحقيقة لا يمكن الجزم بأصالة الإمالة أو حتى أصالة الفتح لأنّ ذلك يحتاج إلى أدلة علمية ثابتة وهي غير موجودة حتى الآن.

ولكننا مع ذلك يمكننا الجزم بأن الإمالة تميل باللسان إلى تحقيق الخفة والسهولة ولا فرق في ذلك بين ما كان أصله ياء وما كان أصله واو. فاللسان يميل بطبعه إلى الاقتصاد في الجهد العضلي بغض النظر عن كون الكلمات الممالة خاضعة لقواعد النحاة أم غير خاضعة لها.

وهذه الخفة تتحقق لنا من عدة أمور

أولاً

إن في الإمالة تقريباً وانتحاء نحو الكسرة أو الياء الموجودة في الكلمة وذلك لأن إمالتها تحقق الانسجام الصوتي بين الكلمات وحدوث الانسجام بين الأصوات يؤدي إلى التخفيف لا محالة.

ثانياً

إننا كلما اتجهنا باللسان إلى الأعلى تجاه الكسر فإننا في الواقع نميل إلى التخلص قدر الإمكان من المقاطع المفتوحة وخاصة عند الوقف لأن الوقف على المقطع الممال وهو مقطع نصف مغلق أخف في العربية من الوقوف على المقطع المفتوح.

ثالثاً

إنّ الإمالة تحقق التخفيف النطقي نظراً إلى سهولة وخفة حركة الكسرة مقارنة بغيرها من الحركات فقد بدأت الدراسات الصوتية الفيزيائية الحديثة الآن تشير إلى هذه الحقيقة. فالكسرة فعلياً أخف من الفتحة التي تتميز بمستوى عال من الشدة الأكوستيكية يفوق ما هو عليه الحال في الكسرة بكثير. وهو عكس ما ذهب إليه الأقدمون حيث نظروا دائماً للفتحة على أنها أخف الحركات تليها الكسرة تليها الضمة. ومثل هذه الحقيقة كفيلة بحل المشكلة كلياً في باب الإمالة، فالإمالة بكل بساطة عادة نطقية مالت فيها الألسنة إلى الخفة بغض النظر عن أصل الألف الممالة، وعن مدى مطابقة هذه الإمالات مع قواعد النحويين بعد ذلك.

موانع الإمالة

تحدث الإمالة إذا وجد سبب من أسبابها أما إذا وجد ما يمنع هذا السبب من الإمالة منعت الإمالة، وقد تحدث القدماء عن نوعين من موانع الإمالة، الأول: حروف الاستعلاء السبعة وهي: الطاء والظاء والصاد والضاد والغين والخاء والقاف بشرط أن تكون مفتوحة أو مضمومة. والاستعلاء معناه تصعد اللسان نحو الحنك الأعلى.

وقد تكون حروف الاستعلاء متقدمة على الألف أو متأخرة عنها أما المتقدمة فقد تتصل بالألف دون فاصل كما في غائب وصاعد وضامن وظالم(49). فهذه تمنع الإمالة لأنها مفتوحة. أو تنفصل عن الألف بحرف واحد ينبغي ألا يكون مكسوراً فإن كان مكسوراً لا يمنع الإمالة. يقول سيبويه: "فإذا كان حرف من هذه الحروف قبل الألف بحرف وكان مكسوراً فإنه لا يمنع الألف من الإمالة"(50). وذلك كما في طِلاب وقِتال ولا يمنعها إن كان ساكناً بعد كسرة كما في مِصْباح لأن المستعلي لا يعتد به لسكونه فهو كالميت. يقول: "وإذا كان أول الحرف مكسوراً وبين الكسرة والألف حرفان أحدهما ساكن والساكن أحد هذه الحروف

فإن الإمالة تدخل الألف لأنك كنت ستميل لو لم يدخل الساكن للكسرة فلما كان قبل الألف بحرف مع حرف تمال معه الألف صار كأنه هو المكسور"(51).

ولا تمنع حروف الاستعلاء إمالة الأفعال خاف وغاب، لأن أسباب الإمالة فيه كما يرون أقوى من حروف الاستعلاء وذلك لوجود كسرة تعرض لها في بعض الأحوال في خفت وغبت فتجوز فيها الإمالة مع حروف الاستعلاء، لأن سبب الإمالة بالنسبة لهم أولى من سبب المنع، فالمانع في هذه الحالة يزول. ومثله في الأفعال سقى وسعى فيما كانت ألفه منقلبة عن ياء(52).

وإذا كانت أحرف الاستعلاء متأخرة عن الألف فهي تمنع الإمالة إذا كانت بعد الألف مباشرة دون فاصل كما في ناقد وعاضد. وتمنعها أيضاً إذا وقع حرف الاستعلاء بعد الألف ووقع بينها حرف نحو نافخ ونابغ ونافق(53). أما ما وقع بعد الألف ووقع بينهما حرفان فقد أماله بعض العرب لتراخي حرف الاستعلاء في هذه الحالة عن الألف(54).

والعلة في منع هذه الحروف للإمالة عندهم هو أنها يرتفع معها اللسان إلى الحنك الأعلى بينما ينخفض وينحدر بالإمالة كما أنه يرتفع مع الألف. ولأن الألف تستعلي أيضاً كان العمل من وجه واحد أخف عليهم. يقول سيبويه: "فلما كانت الحروف مستعلية وكانت الألف تستعلي وقربت من الألف كان العمل من وجه واحد أخف عليهم، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم فيدغمونه"(55). ويقول ابن يعيش: "لأن الصوت يستعلي عند النطق بها إلى أعلى الحنك والإمالة تسفل وكان بينهما تناف"(56).

والثاني: الراء. وتمنع الراء الإمالة بشرط أن تكون غير مكسورة كما في راشد وفراش فإن كانت الراء مكسورة جازت الإمالة.

وتمنع الراء الإمالة عند سيبويه لأنها بمنزلة الراءين لأن فيها تكريراً فإذا كانت مفتوحة أو مضمومة فكأنه قد اجتمع فيها فتحتان أو ضمتان فلذلك تمنع الإمالة. أما إذا كانت مكسورة فكأنه اجتمع فيها كسرتان فوجبت الإمالة(57). أما إذا كان قبل الألف راء مفتوحة وبعدها راء مكسورة غلبت المكسورة المفتوحة فجازت الإمالة. كما في قوله تعالى (هي دار القرار). يقول ابن السراج: "وقالوا: من قرارك فغلبت الراء المكسورة الراء المفتوحة كما غلبت الحرف المستعلي"(58).

كما أن الراء المكسورة تقوى على حروف الاستعلاء فتبطل عملها فترد الكلمة إلى الإمالة كما في غارِم وضارِب، وذلك لأن الراء المكسورة صوت مكرر كسرته ككسرتين فقويت بالتكرير فغلبت بذلك حرف الاستعلاء وإن كانت متصعدة. قال أبو البركات الأنباري: "إنما غلبت الإمالة للراء المكسورة مع الحرف المستعلي لأن الكسرة في الراء اكتسبت تكريراً فقويت

لأن الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يتحملها فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين فغلبت بتسفلها تصعد المستعلي. وكما غلبت الراء المكسورة الحرف المستعلي فكذلك الراء المفتوحة المشبهة به"(59).

إن هذا الكلام الذي أورده سيبويه وتبعه فيه النحويون الأوائل في باب موانع الإمالة قائم أصلاً على افتراضات بعيدة كل البعد عما أثبتته الدراسة الصوتية العلمية الحديثة. فقد بنوا فكرة منع حروف الاستعلاء للإمالة على افتراضهم بأن اللسان ينحدر بالكسر ويرتفع بالفتح وحروف الاستعلاء تستعلي إلى الحنك الأعلى فإنه يناسبها الفتح الذي هو استعلاء للسان أيضاً فيصير العمل من وجه واحد أخف عليهم كما يقولون. والصواب في ذلك هو العكس تماماً فاللسان يرتفع للأعلى تجاه مقدم الفم عند النطق بالكسرة، وبناء عليه كان من المفترض لو عرفوا ذلك أن تكون حروف الاستعلاء عندهم مما يدعم الإمالة ويقويها لانسجامها مع الوضع النطقي للكسرة.

وإن نظرة في الشكل الطيفي لكل من صوتي الطاء والظاء وهما حرفان من حروف الاستعلاء متبوعين مرة بالفتحة ومرة بالكسرة تكشف لنا أن الانتقال من الصوت المستعلي (الطاء والظاء مثالاً) إلى الفتحة وهي حركة تنتج في أسفل الفم وليست تتصعد إلى الأعلى كما وصفها القدماء يؤدي إلى زيادة في التردد والشدة الأكوستيكية ويظهر ذلك من كثافة الدكنة السوداء المتوزعة على الرسم أفقياً وعمودياً، ومن المعروف أنه كلما زادت الدكنة السوداء دلّ ذلك على كثرة ترددات الصوت. بينما تتوزع هذه الدكنة بشكل أقل وتقل كثافتها عند نطق الصوتين متبوعين بالكسرة مما يدل على أن هذه الشدة الفيزيائية أقل بكثير مما عليه الحال عند نطقها مفتوحة. (أنظر الشكل الطيفي لكل من الطاء والظاء).

وذلك لأنه عند النطق بالكسرة يتصعد اللسان نحو الحنك الأعلى كما هو الحال عند نطق الحرف المستعلي وهو عكس ما تصوره القدماء ولذلك كانت الموجه التي تظهر في الشكل الموجي للصوتين (في أعلى الرسم) مع الكسرة أكثر بساطة وانتظاماً منها مع الفتحة التي كانت معها الموجه أكثر سعة وتعقيداً (أنظر الشكل الموجي لكل من الطاء والظاء) وهذا معناه حدوث الانسجام والتجانس لدى الانتقال من الحرف المستعلي إلى حركة الكسر، ولم يكن كذلك مع الفتحة ومثل هذا الأمر يوصلنا إلى إحدى نتيجتين:

إما أن وجود حروف الاستعلاء في الكلمة يدعم الإمالة ويقويها وليس العكس، وإما أنه لا شأن لها في الحقيقة بحدوث الإمالة أو منعها، وما هي إلا تفسيرات غير صائبة من صنيع النحاة أنفسهم لما هو موجود فعلاً عند من ينطق بهذه الظاهرة الصوتية من القبائل العربية.

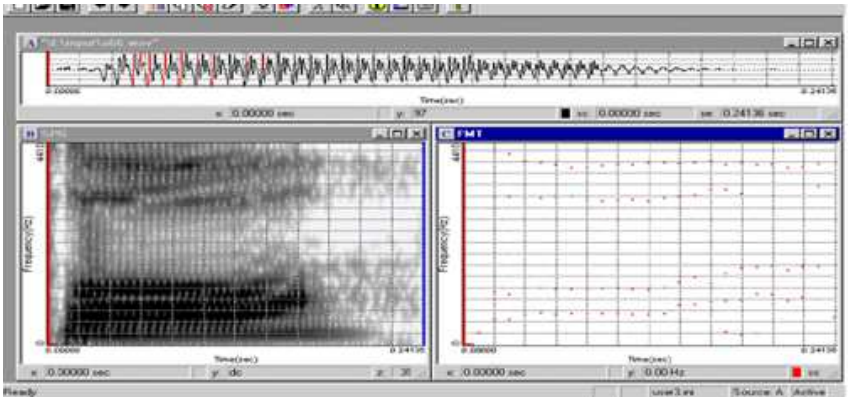

الشكل الطيفي والموجي للطاء مع الفتح

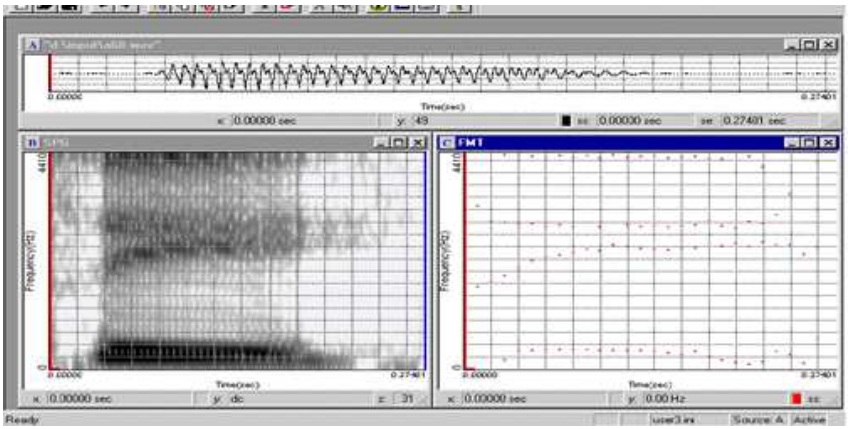

الشكل الطيفي والموجي للطاء مع الكسر

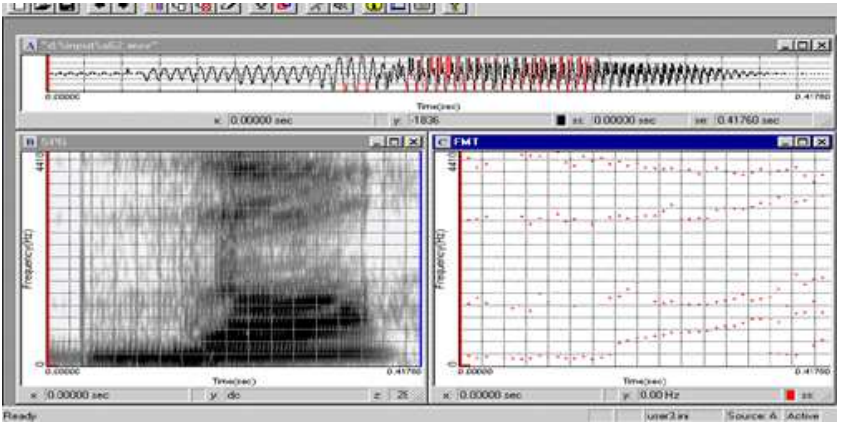

الشكل الموجي والطيفي للظاء مع الفتح

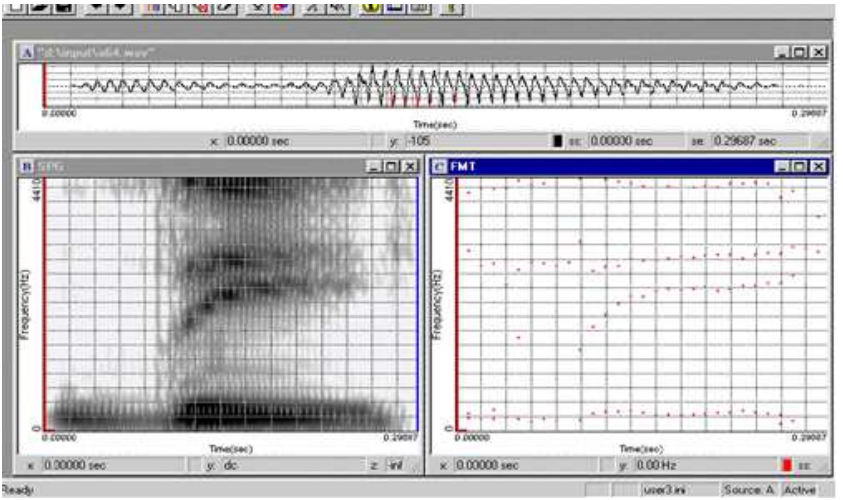

الشكل الموجي والطيفي للظاء مع الكسر

كما أنهم بنوا فكرتهم عن منع الراء المفتوحة والمضمومة للإمالة على افتراض وجود قوة في الراء غير موجودة في غيرها من الحروف، وهذه القوة تجعل فتحتها مضاعفة كفتحتين وضمتها مضاعفة كضمتين فتكون أقوى في منع الإمالة. وكذلك فإن كسرتها ككسرتين، لذا فإن كانت الراء مكسورة فلا تمنع الإمالة بل تقويها.

وتتفوق الراء إن كانت مكسورة على حروف الاستعلاء فتقوى عليها وتبطل عملها كما في غارِم وضارِب. وهذه القوة التي افترضها سيبويه في الراء حين وصفها بأنها "حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره" اعتد بها كثيراً فجعلها من موانع الإمالة إن كانت مفتوحة أو مضمومة، كما منع إدغامها في باقي الحروف حتى لا يذهب ما فيها من تكرير فيجحفوا بها.

وإن تميزت الراء بتكريرها فإن حروفاً أخرى كثيرة عند سيبويه تميزت بصفات قوة تفوق ما في الراء من ذلك التفشي الذي في الشين، والاستطالة التي في الضاد، والصفير في الأصوات الصفرية، والمد في حروف المد، فلماذا ميز الراء وخصها في منع الإمالة دون غيرها من الحروف. وقد وضع سيبويه معايير صارمة لمسألة قوة الصوت أو ضعفه بنى عليها كثيراً من القواعد وخاصة في باب الإدغام واعتمد فيها على حسه المرهف الدقيق في تذوقه للحروف. أمّا الحكم على قوة الصوت أو ضعفه فهو أمر لا يستقيم عندنا إلا بالدراسة الفيزيائية القائمة على استخدام الأجهزة العلمية الحديثة.

والحقيقة التي نقبلها هنا أن الفيصل في منع الإمالة من عدمها يعود فقط لوجود الكسرة في الكلمة ولا قيمة مطلقاً لوجود حروف الاستعلاء قبل الألف أو بعدها في منع الإمالة فالكسرة هي سبب حدوث الإمالة وعدم وجودها فقط هو سبب منع الإمالة. ودليل ذلك أن حروف الاستعلاء إن كانت مكسورة أو حتى ساكنة بعد كسر فإنها لا تمنع الإمالة لأن الكسر موجب للإمالة وليس لحروف الاستعلاء قيمة في حال وجوده، مع أنه لا يلغي استعلاءها حتى وإن كانت هذه الكسرة ليست ظاهرة في الكلمة بل تعرض في بعض أحوالها وذلك أن حروف الاستعلاء لا تمنع الإمالة في خاف وغاب لأنك تقول خِفت وغِبت. مع أن هذه الكسرة فعلياً لا تصلح عندنا دليلاً مقنعاً لا كسبب لإمالة هذه الكلمات ولا كسبب من أجله يمنع المانع من إمالتها.

والأمر نفسه يقال عن حدوث الإمالة في حال كانت الراء مكسورة، وعدم حدوثها في حال كانت مضمومة أو مفتوحة فالشأن كله هنا للكسرة، ولا علاقة للراء نفسها في إحداث الإمالة أو منعها. ودليل قوة وجود الكسرة مع الراء أنها تبطل عمل حروف الاستعلاء وتقوى عليها إن كانت مكسورة، ولذلك أمالوا غارِم وضارِب على الرغم من وجود حرف الاستعلاء.

نتائج الدراسة

يمكن إجمال أهم نتائج هذه الدراسة بالآتي

- لقد حظيت الدراسة الصوتية عند القدماء باهتمام خاص وأولوها عناية كبيرة وكانوا على دراية بمختلف الظواهر الصوتية ومنها ظاهرة الإمالة التي كان لهم فيها جهود واضحة لما لها من انتشار واسع في لهجات العرب القديمة، ولذلك شغل الحديث عنها حيزاً كبيراً من كتب اللغة والنحو والقراءات ففصلوا الحديث فيها وبحثوا في تعريفها وأحكامها وأغراضها وأسبابها وموانعها. إلا إنه ونظراً لاتساع هذه الظاهرة وصعوبة ضبطها بقواعد ثابتة وواضحة وخروج كثير من الأمثلة الممالة عن قواعد النحويين التي وضعوها لها وخاصة عند حديثهم عن أسباب الإمالة فجاءت تفسيراتهم مضطربة ومتكلفة وغير مقنعة وفيها شيء من التعسف والتعقيد والبعد عن واقع التعليل الصوتي لعلم الأصوات الحديث.

- أدرك القدماء العلاقة بين الحركات القصار وحروف المد ووصفوها بأنها أجزاء منها وعرفوا ما تتميز به من جريان للهواء معها ووصفوها بأنها متسعة لهواء الصوت ولكنهم أخطأوا في نظرتهم إلى الحركات على أنها زوائد تابعة لأصوات المد وليست من أحرف الكلمة الأساسية واعتقدوا بوجود حركات قبل أحرف المد من جنسها ولذلك توهموا وجود فتحة ممالة قبل الألف الممالة، كما أنهم أخطأوا في تحديد مخارج هذه الحركات فخلطوا ما بين مخرج الهمزة ومخرج الألف وعدوا الألف من حروف الحلق شأنها شأن الهمزة ظناً منهم بأنهما شيء واحد.

كما خلطوا بين مخرج الياء التي هي حرف مد وبين الياء التي هي نصف صامت وهما صوتان مختلفان في مخرجيهما وفي قيمهما الصوتية. وليس للحركات مخرج نطق معين كما تصور القدماء، وإنما هي أوضاع يتخذها اللسان صعوداً نحو الحنك الأعلى ونزولاً تجاه أسفل الفم بمساعدة عدد من أعضاء النطق الأخرى.

- نظر القدماء إلى الألف على أنها أول الحركات وأدخلها في الحلق ولذلك تمال ولا يمال إليها. والإمالة عندهم لا تكون إلا من الأدخل في الحلق إلى الأخرج في الفم. ولأن الياء من حروف الفم كانت الإمالة من الألف تجاه الياء بينما أهملوا الإمالة نحو الواو مع أنها من حروف الفم وذلك لأنها مستثقلة عندهم والنطق بالياء أخف عليهم من النطق بالضم. ووفقاً للمقاييس التي وضعها دانيال جونز للحركات فإن الإمالة كما تكون من الفتح تجاه الكسر قد تكون أيضاً من الفتح تجاه الضم إلا أن الإمالة نحو الكسر كانت أكثر شيوعاً وانتشاراً وظهوراً بين القبائل العربية القديمة.

- أدرك القدماء أن الغرض من الإمالة هو إحداث التناسب والتجانس والتقريب بين الحروف وهو أمر يؤدي إلى تحقيق السهولة والخفة، ولكنهم أخطأوا في تفسيرهم لهذه الخفة فبنوا أفكارهم في الإمالة على تصور خاطئ وهو أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة والانحدار أخف على اللسان من التصعد، لذا فإن الكسرة في نظرهم تطلب أسفل الفم والألف تطلب أعلاه وبالإمالة يصير الصوت بين بين ويعتدل الأمر. وهو أمر أثبتت عكسه الدراسة الصوتية الحديثة لأوضاع الحركات، فاللسان مع الفتحة يكون في أخفض بقعة في الفم وإنه بالاتجاه صعوداً نحو الحنك الأعلى تجاه الكسرة والضمة تتحقق الإمالة المتوسطة أو الشديدة.

- أدرك القدماء أن الألف أكثر اتساعاً لمجرى الهواء من باقي حروف المد وهي أشد جرياناً للنفس ولذلك كانت عندهم الألف أخف من الياء وبطبيعة الحال فإنهم عدوا الفتحة أخف الحركات لديهم وهو أمر يحتاج إلى مراجعة في ضوء ما جاءت به بعض الدراسات الفيزيائية المعتمدة على الأجهزة العلمية الدقيقة، من أن حركة الفتح تشتمل على قوة أكوستيكية تفوق ما في الكسرة لما فيها من زيادة في التردد والضغط والطاقة، لأن الفم معها أكثر انفتاحاً وتيار الهواء معها أكثر اتساعاً بينما تقل هذه الشدة كلما ارتفع اللسان تجاه الكسرة إلى الأعلى لأنه يترتب على الاقتراب من سقف الحنك زيادة في التضييق وتراجع في مستوى الضغط على المنطقة الفموية. ومثل هذه الحقيقة كفيلة بأن تبين لنا أن السبب لحدوث الإمالة هو طلب التخفيف لأن الكسرة فعلياً أخف من الفتحة من وجهة النظر الفيزيائية الحديثة. وهذا ينسجم مع ميل اللغة في تطورها نحو السهولة والتيسير عن طريق استبدالها لبعض الأصوات بأصوات أسهل على النطق وتتطلب مجهوداً عضلياً أقل.

- قامت فكرة منع حروف الاستعلاء للإمالة عند القدماء على تصور خاطئ وهو أن اللسان ينحدر بالكسر ويرتفع بالفتح ولأن حروف الاستعلاء تستعلي فإنه يناسبها الفتح ليصير العمل من وجه واحد أخف عليهم. والصواب من منظور علم الأصوات الحديث هو عكس ذلك.

بينما قامت فكرة منع الراء للإمالة إن كانت مضمومة أو مفتوحة على افتراض وجود قوة في الراء مما يجعل حركتها مضاعفة ولا يصلح مثل هذا الكلام أن يكون دليلاً كافياً على منع الراء للإمالة ولا سيما أن سيبويه نفسه قد اعتد بصفات أكثر قوة من صفة التكرير في الراء منها صفة المد وصفة الاستطالة وصفة التفشي.

الهوامش

01. الكتاب، سيبويه: ج4/ ص.235

02. السابق: 4/.235

03. الخصائص، ابن جني: ج2/ ص .141

04. سر صناعة الإعراب، ابن جني: ج1/ .67

05. الأصول في النحو، ابن السراج: ج3/ ص .160

06. شرح المفصل، ابن يعيش: ج9/ ص .54

07. سر صناعة الإعراب، ابن جني: ج1/ ص.33

08. ينظر الكتاب، سيبويه: ج4/ ص.241

09. شرح المفصل، ابن يعيش: ج9/ ص .54

10. ينظر في علم الأصوات، كمال بشر: ص426، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، حسام النعيمي: ص.202

11. في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس: ص.64

12. ينظر معجم العين، الخليل بن أحمد: ج1/ ص.57

13. ينظر السابق: ج1/ ص57، وينظر لسان العرب، ابن منظور: ج1/ص .13

14. الكتاب، سيبويه: ج4/ ص.75

15. سر صناعة الإعراب، ابن جني: ج1/ ص.21

16. السابق: ج1/ ص.21

17. الكتاب، سيبويه: ج4/ ص.237

18. سر صناعة الإعراب، ابن جني: ج1/ ص.68

19. ينظر الأصوات اللغوية، سمير ستيتية: ص 315، 271، 274، 275 و علم الصوتيات، أحمد عبد العزيز علام ومحمود عبد الله ربيع: ص221، 223، 224، 227. والتشكيل الصوتي في اللغة العربية، سلمان العاني: ص38-40، وفيزياء الصوت اللغوي ووضوحه السمعي خلدون أبو الهيجا: ص90.

20. الكتاب، سيبويه: ج4/ ص.235

21. سر صناعة الإعراب، ابن جني: ج1/ ص.67

22. شرح المفصل، ابن يعيش: ج9/ ص .55

23. ينظر همع الهوامع في شرح جمع للجوامع، السيوطي، ج6/ص.183

24. ينظر علم اللغة، محمود السعران: ص.184

25. ينظر اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي: ص141. وبعض مظاهر التطور اللغوي، التهامي الراجي، الهاشمي، ص.84

26. ينظر القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، مي فاضل: ص125، .134

27. ينظر الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: ص31-35 وعلم الأصوات، كمال بشر: ص 228، 231، 232، 233، 467، 468. ودراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر: ص148، 151، 152. ودراسة السمع والكلام ، سعد مصلوح، ص207/206. ومحاضرات في اللسانيات، فوزي الشايب: ص.228

28. ينظر الكتاب، سيبويه: ج4/ ص.237
29. ينظر سر صناعة الإعراب، ابن جني: ج1/ ص.64
30. الأصول، ابن السراج: ج3/ص.160
31. الكتاب، سيبويه: ج4/ ص.235
32. ينظر الكتاب، سيبويه: ج4/ ص.235
33. همع الهوامع، السيوطي: ج6/.187
34. الكتاب، سيبويه: ج4/ ص.255
35. السابق: ص.251
36. السابق: ص.575
37. السابق: ص.250
38. السابق: ص.585
39. السابق: ص.238
40. شرح المفصل، ابن يعيش: ج9/ ص .58
41. ينظر في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس: ص66/.67
42. ينظر الدراسات اللهجية عند ابن جني، حسام النعيمي: ص204، 205. وفي الدراسات القرآنية واللغوية، عبد الفتاح شلبي: ص95، 97، .98
43. الكتاب، سيبويه: ج4/ ص.236
44. السابق: ص236، .237
45. ينظر القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، مي فاضل: ص.133
46. الكتاب، سيبويه: ص238، .240
47. السابق: ص.239
48. شرح المفصل، ابن يعيش: ج9/ ص .59
49. ينظر الكتاب، سيبويه: ج4/ ص244. وشرح المفصل، ابن يعيش: ج9/ص .59
50. الكتاب، سيبويه: ج4/ ص.245
51. السابق: ص.245
52. السابق: ص.246
53. السابق: ص .244
54. السابق: ص.245
55. السابق: ص.244
56. شرح المفصل، ابن يعيش: ج9/ص .60
57. ينظر الكتاب، سيبويه: ج4/ ص250. و شرح المفصل، ابن يعيش: ج9/ص .61
58. الأصول في النحو، ابن السراج: ج3/.167
59. أسرار العربية، أبو البركات الأنباري: ص351.